



المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences



PISSN : 1812-8742

EISSE : 2791-092X

Arcif : 0.375

Measurement and Analysis of Some Factors Affecting the Exchange Rate and Their Role in the Exchange Rate Gap of the Iraqi Dinar for the Period 2004–2023

قياس وتحليل بعض العوامل المؤثرة في سعر الصرف ودورها في فجوة سعر صرف الدينار العراقي للمدة 2004-2023

أ.م.د. كهيلان احمد جميل /المشرف

Gailan Ahmed Jamel
gailan.gamil@su.edu.krd

ر.نجدد نجات قادر/الباحث

Ranjdar Najat Qader
rr1986n@gmail.com

كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة صلاح الدين

Abstract

This research aims to identify and determine the most significant economic factors explaining the gap between the official and parallel exchange rates of the Iraqi Dinar from 2004 to 2023. The study utilized annual data for several influential economic variables, including the central bank's currency auction window (both cash sales and transfers), broad money supply (M2), foreign reserves, and an index of political and security instability. The Autoregressive Distributed Lag (ARDL) model was employed to measure the long-run and short-run relationships between the independent variables and the exchange rate gap. The research findings revealed the following: The central bank's sales in the form of transfers had a significant negative impact on the exchange rate gap in the short run, and this negative effect persisted in the long run. Conversely, the central bank's cash sales had a positive relationship with the gap in the short run; however, this effect turned negative in the long run, reflecting a structural imbalance characterized by increased dollar smuggling and weak market supervision. Foreign reserves were negatively related to the exchange rate gap in the short run, but the relationship turned positive in the long run. The political instability variable had a clear positive impact on the gap between the two rates in the short run, indicating that political turmoil increases uncertainty, leading to exchange market disruption and a widening gap.

Keywords: Official and Parallel Exchange Rate Gap, Monetary Policy, Political Stability, ARDL Model.

المستخلص

يهدف هذا البحث إلى معرفة وتحديد أهم العوامل الاقتصادية التي تساهم في تفسير الفجوة بين سعر الصرف

الرسمي وسعر الصرف الموازي للدينار العراقي من عام (2004) إلى عام (2023). اعتمدت الدراسة على بيانات سنوية لعدد من المتغيرات الاقتصادية المؤثرة مثل نافذة بيع العملة بشكلها النقدي والحوالات، عرض النقد بالمفهوم الواسع، والاحتياطي الأجنبي، إضافة إلى مؤشر عدم الاستقرار السياسي والأمني. وتم استخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) لقياس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين المتغيرات المستقلة والفجوة بين سعر الصرف. وأظهرت نتائج البحث ما يأتي: سجلت مبيعات البنك المركزي على شكل حوالات تأثيراً سالباً ومعنوياً على الفجوة السعرية في الأمد القصير، واستمر هذا الأثر السلبي في الأمد الطويل، أما مبيعات البنك المركزي النقدية أظهرت علاقة طردية مع الفجوة في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير تحول إلى سالب في الأمد الطويل، وهو ما يعكس خللاً هيكلياً يتمثل في زيادة تهريب الدولار وضعف الرقابة على السوق، وارتبط الاحتياطي الأجنبي بعلاقة عكسية مع الفجوة السعرية في الأمد القصير، إلا أن العلاقة تحولت إلى طردية في الأمد الطويل، وقد أظهر متغير عدم الاستقرار السياسي تأثيراً طردياً واضحاً على الفجوة بين السعرين في الأمد القصير مما يشير إلى أن الاضطرابات السياسية تزيد من حالة عدم اليقين وتؤدي إلى اضطراب سوق الصرف وزيادة الفجوة.

الكلمات الرئيسية: الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، السياسة النقدية، الاستقرار السياسي، نموذج ARDL.

المقدمة

يعد سعر الصرف من إحدى متغيرات الاقتصاد الكلي الذي له آثار مباشرة وغير مباشرة على كافة الجوانب الاقتصادية، فضلاً عن تباين هذا الأثر في الأجلين القصير والطويل. وغالباً ما تستخدم الدول بغض النظر عن بنيتها الاقتصادية والاجتماعية سعر الصرف كأداة تستخدمها السياسة النقدية لتغيير حالة الاستقرار النقدي وكذلك تحفيز عملية النمو الاقتصادي وتبرز الحاجة إلى هذه الأداة في الدول التي تشهد الالتزامات السياسية والاقتصادية ومنها العراق، مما ترجمت إلى خلق عدم توازن بين سعر الصرف والموازي والتي انعكست على انخفاض المستوى المعيشي. الناجم عن ارتفاع معدلات التضخم. وبناءً عليه كان لابد من التعمق في دراسة العوامل المؤثرة وبيان أهم محددات الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي.

المبحث الأول: منهجية البحث

أولاً: مشكلة البحث: زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي تمثل مشكلة اقتصادية مهمة، ولها تأثيرات متعددة مثل (زيادة التضخم، انخفاض قيمة الدينار العراقي، تشويه الأسواق تأثير سلبي على ثقة المستثمرين... الخ)، لذلك على البنك المركزي حل هذه المشكلة من خلال السياسات النقدية الصارمة، وتكمن مشكلة البحث في التساؤل الرئيسي. الآتي: ما هي أهم محددات الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في العراق خلال فترة (2004-2023)؟

ثانياً: هدف البحث: يسعى البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- تشخيص العوامل المؤثرة في الفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي) في الأجلين القصير والطويل.
- قياس وتحليل مدى تأثير نافذة بيع العملة (نقدي، حوالة)، عرض النقد الواسع، الاحتياطي الأجنبي، عدم الاستقرار السياسي على الفجوة بين السعرين خلال مدة البحث.

ثالثاً: أهمية البحث: نظراً لأهمية سعر الصرف وانعكاسه على أغلب متغيرات الاقتصاد الكلي فإن دراسته في غاية الأهمية لأجل تشخيص أهم محددات الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي مما يساعد متخذي القرار في وضع سياسات تهدف إلى تقليل الفجوة بين السعرين.

رابعاً: منهج البحث: اعتمدت الدراسة على الأسلوب الاستنباطي من خلال استعمال المنهج الوصفي التحليلي للجانب النظري، بينما في الجانب التطبيقي تم الاعتماد على الأسلوب الاستقرائي من خلال استخدام أدوات القياس الاقتصادي المتمثل بأنموذج (ARDL) انموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

خامساً: الاطار الزماني والمكاني:

- الحدود المكانية: جمهورية العراق.
- الحدود الزمانية: تغطي المدة الممتدة من (2004-2023).
- سادساً: هيكلية البحث:** تم تقسيم الدراسة الى ثلاثة مباحث :- خصص المبحث الاول للاطار النظري لسعر الصرف الرسمي والموازي، انواعها، انظمتها، أهميتها. بينما تناول المبحث الثاني تحليل محددات الفجوة بين سعر الصرف الرسمي و الموازي في العراق للمدة (2004-2023). في حين يشتمل المبحث الثالث قياس محددات الفجوة بين سعر الصرف الاساس والموازي في العراق. وتنتهي الدراسة بجملة من الاستنتاجات والتوصيات.
- سابعاً: فرضية البحث:** ينطلق البحث من الفرضية الرئيسة الآتية: ان التأثير المرتفع لبعض العوامل المؤثرة في سعر صرف الدينار العراقي يترك هامش الفجوة بين سعر الصرف مستدام في العراق. والفرضيات الفرعية الآتية:
- أ- ان العلاقة بين كل من المتغيرات (مبيعات البنك المركزي) (نقداً)، عرض النقد الواسع، عدم الاستقرار السياسي) هي علاقة طردية.
- ب- ان العلاقة بين كل من المتغيرات (مبيعات البنك المركزي) (حوالة)، الاحتياطي الاجنبي) هي علاقة عكسية.

بعض الدراسات السابقة:

- **دراسة امين ولطيف، 2019**، بعنوان (الفجوة بين سعر صرف الدينار المعلن من قبل البنك المركزي العراقي ومثيله السوقي للمدة 2003-2016): هدفت الدراسة الى توضيح تطور العلاقة بين سعر الصرف المعلن وسعر الصرف السوقي، فضلاً عن حجم التباين بين السعريين. واستخدم الباحثان المنهج التحليلي الوصفي. وخلصت الدراسة الى أن السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي كانت فعالة في فترة ما بعد عام (2003)، ولكنها تراجعت في المدة اللاحقة (2011-2016)، مما أدى إلى اتساع الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والسوقي واستنزاف الاحتياطيات الاجنبية. واوصى الباحثان ان رفع سعر صرف الدولار يؤدي الى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة مما يدفع بالاتجاه نحو تخفيض حجم الطلب على المستوردات ويساهم في تحسين الميزان التجاري. التأكيد على دعم القطاعات الانتاجية غير النفطية (الزراعية والصناعية) التي تساهم في توفير السلع والخدمات. (مجلة الإدارة والاقتصاد، العدد (118)، العراق).
- **دراسة مصطفى وزكي، 2023**، بعنوان (نافذة بيع العملة الأجنبية ودورها في التأثير على سعر صرف الدينار العراقي: دراسة تحليلية). هدفت الدراسة الى تحليل دور نافذة بيع العملة الأجنبية في التأثير على سعر الصرف الرسمي والموازي والفجوة بينهما، استعراض الأساليب البديلة لمزاد العملة، واستخدام الباحثان المنهج التحليلي الوصفي للدراسة، وخلصت الدراسة ان نافذة بيع العملة الاجنبية تؤثر على سعر صرف الدينار العراقي بوصفه أداة وسيطة لإدارة التضخم وان هذا التأثير كان متفاوت خلال مدة الدراسة. واوصى الباحثان ان الدراسة تؤكد على أهمية وجود إطار مؤسسي. قوي وتنظيم فعال يدعم سياسة النقد وعمليات التجارة الخارجية، مع ضرورة تطوير أدوات بديلة ومستدامة تحل محل نافذة بيع العملة الأجنبية، لتقليل الفجوة بين الأسعار الرسمية والموازية وللحفاظ على استقرار الدينار العراقي وقوته الشرائية. (مجلة الريادة للمال والاعمال، المجلد (4)، العدد (4)، العراق).
- **دراسة Ayuba, 2022**، بعنوان (محددات تقلبات سعر الصرف في نيجيريا). هدفت الدراسة الى تحليل تأثير كل من المتغيرات (الناتج المحلي الإجمالي، الاستثمار المباشر الأجنبي، المضاربة) على

تقلبات سعر الصرف. واستخدم الباحث منهج الانحدار الذاتي (ARDL). وخلصت الدراسة بأن الناتج المحلي الإجمالي يؤثر بشكل سلبي ومهم على تقلبات سعر الصرف، والاستثمار المباشر الأجنبي له تأثير مهم على تقلبات سعر الصرف، حيث يعزز تقلبات العملة. أما ميزان المدفوعات له تأثير إيجابي على تقلبات سعر الصرف، مما يعني أن زيادة الفائض في ميزان المدفوعات قد يساعد في استقرار سعر الصرف. وأن المضاربة على سعر الصرف تؤثر بشكل إيجابي، ولكن تأثيرها غير مهم إحصائياً على تقلبات سعر الصرف في نيجيريا. واوصى الباحث بوضع وتنفيذ سياسات اقتصادية فعالة من شأنها تعزيز الناتج المحلي الإجمالي، لما له من أثر في تقليل تقلبات سعر الصرف واستقرار قيمة العملة المحلية. وتوفير مناخ استثماري ملائم من خلال تبني سياسات نقدية واضحة ونظام صرف مرن ومستقر، بما يساهم في جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وتحسين وضع ميزان المدفوعات عبر تقليص العجز وتشجيع الصادرات. (رسالة الماجستير، جامعة ولاية كوارا، كلية الدراسات العليا (SPGS)، نيجيريا)

المبحث الثاني: الإطار النظري لسعر الصرف، أنواعها، انظمتها، أهميتها.

1.1 مفهوم سعر الصرف: تطرقت العديد من الدراسات والأبحاث تسليط الضوء على موضوع سعر الصرف، بهدف تقديم تعريف شامل لهذا المفهوم، فالعديد منهم كان يرى سعر الصرف على أنه، ما يجب عليك دفعه من وحدات نقدية محلية مقابل الحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، بعبارة أخرى هو ثمن العملة المحلية مقدراً على شكل وحدات من عملة أجنبية أخرى يتم تحديدها غالباً بناء على الطلب والعرض في سوق العملات وبالرغم من عدم اتفاق الباحثين على تعريف واحد لسعر الصرف، فقد كانت العديد من التعريفات تتمحور بالقرب من نفس الفهم، (رصرص، 2021: 6)

1.1.1 تعريف سعر الصرف: يعرف سعر الصرف على أنه عدد وحدات من عملة تسمى (عملة التسعير) مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر تسمى (العملة الأساسية)، أي أنه عبارة عن المعدل الذي يتم من خلاله تبادل العملات. مع أنه من المتعارف عليه في سوق العملات الأجنبية دوماً تكون العملة الضعيفة هي عملة التسعير والعملية القوية هي عملة الأساس، وذلك لأجل أن يكون سعر الصرف أكثر من الواحد (Alshukri & Ali, 2022: 503).

2.1.1 أنواع سعر الصرف:

1.2.1.1 سعر الصرف الاسمي: هو مقياس لقيمة عملة إحدى البلدان التي يمكن تبادلها بقيمة عملة بلد آخر، وينقسم إلى سعر صرف رسمي، ويقصد لها سعر المعمول به فيما يخص المبادلات التجارية الرسمية، وسعر صرف الموازي يقصد به السعر المعمول به في الأسواق الموازية وهذا يعني إمكانية وجود أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت لنفس العملة في نفس البلد (سلمي، 2015: 9)، لذلك علينا أن نميز بين مفهومين أساسيين هما سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي (مجد، 2017: 305-306).

الجدول (1): الفرق بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي

سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي
يعمل به في المبادلات في الخارج (المبادلات التجارية الرسمية)	يعمل به في السوق في الداخل (في الأسواق الموازية)
يكون نظامي تحت إشراف ورقابة السلطة	يكون غير نظامي بعيداً عن السلطات الرقابية والإشراف
غالباً ما يكون قيمته أقل لدعم استقرار العملة المحلية	عادةً قيمته أعلى بسبب شح العملات الأجنبية وزيادة الطلب عليها
يوجد سعر واحد في أغلب الأحيان	يوجد أكثر من سعر صرف اسمي في نفس الوقت

المصدر: الجدول من إعداد الباحث.

2.2.1.1 سعر الصرف الحقيقي: يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية التي تلزم شراء وحدة واحدة من السلعة المحلية وبالتالي فهو يقيس القدرة على

المنافسة حيث يساعد المتعاملين الاقتصاديين في اتخاذ قراراتهم (جابر وراجي، 2024: 7).
3.2.1.1 سعر الصرف الفعّال: هو المتوسط الحسابي لسعر الصرف الحقيقي لعملة دولة ما مقابل العملات الأخرى لسنة معينة، وهناك نوعان من أسعار الصرف الفعلية، وهما سعر الصرف الفعلي الاسمي وسعر الصرف الفعلي الحقيقي (abd& torment, 2023: 291).

4.2.1.1 سعر الصرف التوازني: هو السعر الذي تحدده قوة العرض والطلب عندما يحدث التساوي التام بين الكمية المطلوبة والكمية المعروضة من إحدى العملات بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، وبذلك نجد أن سعر الصرف التوازني يشابه السعر التوازني لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة في حالة المنافسة الكاملة (صالح، 2011: 19).

5.2.1.1 سعر الصرف المتقاطع: عبارة عن النسبة بين سعر الصرف العملتين بعضهم الى بعض، بناء على سعر الصرف كل منهما الى عملة ثالثة، كمثال يقوم بنك فرنسا ببيع وشراء اليورو مقابل الين لحساب السعر التقاطعي على (EURJPY) سيقوم بالبنك باستخدام سعر الصرف العملتين الى الدولار (\$) (رشيد وشيلمون، 2020: 107).

3.1.1 أهمية سعر الصرف: سعر الصرف يعتبر أداة أساسية في الاقتصاد ويؤثر في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها البلد حيث يعكس قيمة عملة دولة مقارنة بعملة أخرى وان سعر الصرف يمثل التكاليف والأسعار من داخل البلد او خارجه حيث يمكن ان يستخدم في تحديد مستويات التنافسية الاقتصادية والاستقرار المالي والتأثير على القدرة الشرائية للأفراد، ويمكن ان يستخدم سعر الصرف كهدف من اجل تحقيق معدلات التضخم إذ يؤدي انخفاض قيمة العملة إلى زيادة تكلفة المنتجات المستوردة، مما قد يؤدي إلى ارتفاع الأسعار محلياً (Central Bank of Sri Lanka, 2006: 2).

4.1.1 العوامل المؤثرة في سعر الصرف: هناك مجموعة من العوامل تؤثر على سعر الصرف نعرض اهم هذه العوامل من خلال النقاط الاتية:

1. مستويات الأسعار النسبية: حسب نظرية تعادل القوة الشرائية، عندما ترتفع أسعار السلع المحلية (مع بقاء أسعار السلع الأجنبية ثابتة) ينخفض الطلب على السلع المحلية ويتجه سعر العملة الوطنية نحو الانخفاض حيث يمكن الاستمرار في بيع السلع المحلية بطريقة جيدة، والعكس صحيح، وفي الفترة الطويلة، فإن ارتفاع مستوى الأسعار في دولة ما (بالنسبة إلى مستوى السعر الأجنبي) تسبب في انخفاض قيمة عملتها وانخفاض مستوى الأسعار النسبية مما يتسبب في ارتفاع قيمة عملتها (Mishkin, 2004: 441).

2. التضخم: زيادة معدلات التضخم يؤثر بشكل كبير على سعر الصرف لأنه يعكس القوة الشرائية للعملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية مما يؤدي إلى ضعف القدرة التصديرية للدولة تصبح السلع والخدمات المحلية أكثر تكلفة وارتفاع أسعار الصادرات مما يؤدي إلى انخفاض الطلب على العملة الوطنية ويؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية (مجذ، 2017: 511).

3. عجز الموازنة الحكومية: يعد عجز الموازنة الحكومية من أبرز العوامل المؤثرة على سعر الصرف، إذ ينشأ عندما تتجاوز النفقات العامة حجم الإيرادات، مما يدفع الحكومة أحياناً إلى تمويل العجز عن طريق الإصدار النقدي. هذا يؤدي إلى زيادة عرض النقد وارتفاع الأسعار المحلية، وبالتالي تسارع معدلات التضخم وانخفاض الطلب على العملة المحلية. كما أن السياسة المالية تلعب دوراً مهماً، فاتباع سياسة مالية انكماشية قد يحقق فائضاً في ميزان المدفوعات ويقلل الاستيراد ويزيد التصدير، مما يعزز قيمة العملة المحلية أمام العملات الأجنبية. (خضر، 2012: 52).

4. كمية النقود: توصل فريدمان إلى نتيجة مفادها أن الإفراط في الإصدار النقدي وتزايد كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار وبالتالي جعل سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الاستيراد على العملة المحلية مما ينتج عنها ارتفاع في أسعار صرف العملات الأجنبية (مديحة، 2023: 18).

5. سعر الفائدة: في حالة ارتفاع أسعار الفائدة مقارنة بنظيرتها المحلية سيؤدي هذا إلى تدفق رؤوس الأموال المحلية إلى الخارج وبالتالي زيادة المعروض من العملة المحلية وزيادة الطلب على العملة الأجنبية وهذا ما ينجر عنه انخفاض في قيمة العملة. (مساعدية وغياط، 2013: 22).

6. العوامل الأخرى: تؤثر مجموعة من العوامل الأخرى على سعر الصرف مثل، تفضيل السلع الأجنبية على السلع المحلية، التوازن بين الطلب وعرض الصرف الأجنبي، والاضطراب والحروب والحصار.

5.1.1 أنظمة أسعار الصرف: هناك مجموعة من النظم لسعر الصرف في اقتصاديات دول العالم منها:

1.5.1.1 نظام سعر الصرف الثابت: في ظل نظام سعر الصرف الثابت يرتبط سعر الصرف بالعملة الأخرى وعادة ما تكون العملة هي عملة الدولة التي تتاجر معها أكبر من غيرها (Central Bank of Sri Lanka, 2006:5)، وهو نظام يطبق في الدول التي تعتمد على قاعدة الذهب حيث يتم ربط قيمة العملة المحلية بوزن محدد من الذهب، وتحتفظ كل دولة بسعر ثابت بالنسبة للذهب تشتري وتبيع به، وهكذا يتحقق السعر الثابت للعملات المختلفة بعضها مع بعض، وفي ظل هذا النظام يبقى سعر الصرف ثابتاً نسبياً لأن أي ارتفاع في قيمة العملة المعنية يدفع الأفراد إلى شراء الذهب ثم يبعونه للدولة مقابل تلك العملة ومما يؤدي إلى إعادة ثمن العملة إلى الأصل (المشهداني وعبدالله، 2022: 168-169).

2.5.1.1 نظام سعر الصرف المرن المعووم: هو نظام يتم فيه تحديد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية بناءً على العرض والطلب في السوق الحرة للعملات، في هذا النظام، لا تتدخل الحكومات أو البنوك المركزية بشكل مباشر ودائم لتثبيت سعر الصرف، مما يسمح لقيمتها بالتغير وفقاً للظروف الاقتصادية المحلية والدولية (امال، 2015: 39).

3.5.1.1 نظام الرقابة على سعر الصرف: هو نظام الوسيط لأنظمة أسعار الصرف حيث أن تسيطر الدولة على بيع وشراء في الصرف الأجنبي، والهدف الأساسي من هذا النظام هو التحكم في تدفق العملات الأجنبية داخل وخارج البلاد، وضمان استقرار العملة الوطنية، ومنع التغيرات الكبيرة في أسعار الصرف من دون مراعاة لاعتبارات الطلب والعرض، وأن ارتفاع وانخفاض سعر صرف العملة الوطنية لا يتم إلا وفقاً لقرارات السلطة العامة، ويتدخل البنك المركزي مباشرة في سوق الصرف ببيع أو شراء عملته من أجل التحكم في ارتفاع أو انخفاض قيمة العملة المحلية، كما يمكنه أن يتدخل بطريقة غير مباشرة بواسطة سعر الفائدة فيما يخص رؤوس الأموال الأجنبية (موسى وتركلي، 2024: 519).

4.5.1.1 نظام أسعار الصرف المتعدد: تعتمد الكثير من الدول على نظام سعر الصرف المتعدد إما أن يكون في بيع النقد الأجنبي، تقوم السلطات النقدية بوضع متعدد إذا رغبت في تنظيم الواردات حسب معايير معينة للمفاضلة، حيث تقوم بحماية الصناعات الوطنية من السلع الأجنبية المنافسة عن طريق فرض سعر صرف مرتفع للنقد الأجنبي اللازم بالنسبة لهذه الموارد، كما ترفع

سعر العملة الوطنية لمواجهة الدول الدائمة عندما ترغب في تخفيف عبئ الديون الأجنبية، كما يتم تطبيقه للحد

من الضغط على الميزان التجاري (المشهداني وعبدالله، 2022: 173).

6.1.1 اثر متغيرات الدراسة على سعر الصرف.

1.6.1.1 نافذة بيع العملة وأثرها على سعر الصرف: نوع من أنواع مزادات العملة ذات الاتجاه الواحد، او هي أحد اساليب التدخل في سوق الصرف الأجنبي تتبعها بعض البنوك المركزية لغرض تمويل الطلب المحلي على العملة الأجنبية بهدف تحقيق الاستقرار في سعر الصرف (المياحي وشندي، 2022: 36)، كما وتعرف بأنها إحدى الاساليب المباشرة التي تستعملها الاقصادات الناشئة ذات العمق المالي المتوسط او الضعيف للتدخل في سوق الصرف بهدف الحفاظ على استقرار سعر الصرف والمستوى العام للأسعار في ظل سياسة استهداف التضخم (bank of Thailand, 2013:328). وهناك علاقة عكسية بين نافذة العملة وسعر الصرف الاجنبي، وزيادة مبيعات البنك المركزي من العملة الاجنبية يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة الأجنبية، وارتفاع العملة المحلية وكذلك تعني ان السلطات النقدية يقوم ببيع وشراء الاوراق المالية مثل السندات العامة أو الحكومية والاذونات التجارية في الأسواق المالية ويكون تأثيرها المباشر على عرض النقود من خلال التأثير على تداول النقود وعلى مقدرة البنوك على خلق الائتمان عن طريق التأثير في الاحتياطي النقدي. (خليل، 2024: 143-144).

2.6.1.1 عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) واثره على سعر الصرف: يتكون من عرض النقد الضيق (M1) إذ يضم الودائع غير الجارية إلى جانب الودائع الجارية والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي، أي انه يشمل عرض النقد بالمعنى الضيق (M1) مضافاً إليه الودائع غير الجارية (أشبه النقود) كالودائع الادخارية (الزمنية) (الافندي، 2013: 198). ويمكن التعبير عن المعنى الواسع لعرض النقد من خلال المعادلة التالية: (1) $M2 = M1 + TD$ حيث إن: M2: عرض النقد بالمعنى الواسع. TD: الودائع (الادخارية) الزمنية.

وتؤدي زيادة عرض النقد إلى زيادة كمية النقود المتاحة في الاقتصاد، وهذا الأمر يؤثر بشكل مباشر على سعر الصرف. فعندما تتبع السلطات النقدية سياسة توسعية تزيد فيها من عرض النقد، فإن ذلك يرفع الطلب على العملات الأجنبية، على الجانب الآخر، إذا اتبعت السلطات النقدية سياسة انكماشية، تقلل فيها من عرض النقد برفع سعر الفائدة، فإن ذلك يشجع على الادخار ويجعل الأصول المحلية أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب. في هذه الحالة، يرتفع الطلب على العملة المحلية، مما يقوي سعرها وينخفض سعر الصرف، أي يحتاج الفرد إلى وحدات أقل من العملة المحلية مقابل الوحدة الواحدة من العملة الأجنبية. (العامري، 2017: 28).

3.6.1.1 الاحتياطي الأجنبي و اثره على سعر الصرف: هي أصول السلطات النقدية للبلد التي يمكن استخدامها بصورة مباشرة أو غير مباشر من خلال ضمان قابلية التحويل إلى أصول أخرى، لدعم سعر الصرف عند حدوث عجز في المدفوعات الخارجية (صندوق النقد الدولي، 2013: 10)، تعد احتياطيات الصرف الأجنبي بمثابة صمام أمان يحتفظ به البلد ويلجأ إليه عند الضرورة لكي يحمي نفسه من آثار الصدمات الاقتصادية الخارجية والتي يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني من جراء علاقاته الاقتصادية (التجارية والمالية) الخارجية. ومن المعروف ان البنوك المركزية لمعظم دول العالم تمتلك احتياطات صرف اجنبية تكون على شكل موجودات قابلة للتحويل وتستعمل الاحتياطيات من قبل السلطات النقدية لتمويل الاختلالات في المدفوعات فضلاً عن المحافظة على استقرار أسعار الصرف ومن ثم تحقيق استقرار الاقتصاد

المحلي (فرديه وشري، 2021: 125)، حيث انه كلما زاد حجم الاختلال الذي تعاني منه الدولة سوف نحتاج الى كمية أكبر من الاحتياطات فبدون وجود احتياطات سوف تواجه الدولة صعوبة في اختيار نظام سعر الصرف الثابت اذ تحتاج السلطات النقدية للحفاظ على اسعار الصرف وللدفاع عن التوازن الخارجي الى احتياطات نقدية لتجنب او لمواجهة التقلبات المؤقتة في العرض والطلب على العملات الأجنبية (الدوري وآخرون، 2024: 409).

4.2 عدم الاستقرار السياسي:

4.6.1.1 عدم الاستقرار السياسي واثره على سعر الصرف: حالة من الاضطراب تمر بها الدولة بينما عرفه البعض بمنظور أوسع فعرفه بأنه احتمال وجود أعمال عنف ومن بينها النشاط الإرهابي أو مظاهرات أو إضراب عن العمل أو محاولة الانقلاب على نظام الحكم ثم بعد ذلك مدى قدرة الحكومة على الاستمرار وتوفير أهم المقومات اللازمة لبقاء الدولة فوفقاً لبعض النظريات السياسية يرتبط الاستقرار السياسي بقدرة الحكومة على توفير الخدمات الأساسية ومن أهمها الأمن والسكن والغذاء وأن غياب هذه المقومات يؤدي إلى عدم الاستقرار السياسي (Giskemo, 2012: 10). ويترك الاستقرار السياسي والامني اثاراً ايجابية في قيمة العملة المحلية وبالتالي تتحسن اسعار صرفها اتجاه العملات الاجنبية، ويكون عاملاً مساعداً في تحسن الأوضاع الاقتصادية وارتفاع مستويات الاستثمار والانتاج ومستويات الدخل مما يعطي ثقة أكبر لحالة الاقتصاد بشكل عام وقيمة العملة بشكل خاص، في حالة عدم الاستقرار السياسي (مثل الاحتجاجات، الانقلابات، الأزمات الحكومية، الحروب الأهلية...) يؤدي إلى تدهور سعر العملة المحلية (Nabi et.al, 2021: 31).

المبحث الثالث: تحليل محددات الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في العراق

للمدة 2004-2023

2.2 الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي ونسبة التغير السنوي في العراق

للمدة 2004-2023: ومن أجل توضيح أكثر نقوم بتوزيع فترة الدراسة الى عدة المراحل كالآتي:

1. شهدت المدة الاولى (2004-2008) تدخل البنك المركزي في سوق الصرف الأجنبي واستمرت هذه الفجوة الى الارتفاع اذ بلغت (10) نقطة في عام (2008) وقامت السلطة النقدية في تلك المدة بمجموعة من الاجراءات منها توظيف جزء من الاحتياطات الدولية لخفض قيمة الدولار مقابل الدينار عن طريق وفرة عرض العملة الاجنبية وامتصاص جزء من الارصدة النقدية لدى الجمهور ودور هذا الارتفاع في سعر صرف الدينار في التصدي لارتفاع مستوى الاسعار والحد من الضغوط التضخمية التي اسهمت بدورها في تعزيز الثقة بالعملة المحلية (اسماعيل، 2012: 18-19).

2. لكن في المدة الثانية (2009-2014) وبالأخص في عام (2011) اتسعت الفجوة الى (26) نقطة، واستمرت الفجوة في الاتساع عام (2012) ووصل الى (67) نقطة، وفي عام (2013) هناك انخفاض طفيف ووصل الى (66) وأيضاً في عام (2014) انخفضت الفجوة الى (48) نقطة فقط وارتفع متوسط الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في تلك المدة الى (39.16) نقطة مقارنة بالمدة الاولى وذلك بسبب زيادة الطلب على الدولار في السوق الموازي اثرت زيادة الاستيرادات بشكل عام والانفتاح التجاري وضعف الانتاج المحلي (اسماعيل، 2012: 18-19).

3. وفي المدة الثالثة من الدراسة (2015-2020) تراوحت الفجوة بين (14-93) نقطة، في عامي (2015) و(2016) ارتفعت الفجوة الى (80) و(93) نقطة على التوالي، وبعدها انخفضت الفجوة حتى وصلت الى أدنى مستوى لها في عام (2019) ووصلت الى (14) نقطة فقط. ولكن في عام (2020) ارتفعت مرة اخرى الى (42) نقطة، وارتفع متوسط الفجوة بين سعر الصرف الرسمي

والموازي في تلك المدة الى (54.83) نقطة مقارنة بالمدة الاولى والثانية وذلك بسبب انخفاض اسعار النفط العالمي وانخفاض الاحتياطي النقدي وعدم الاستقرار السياسي في تلك المدة.

4. وفي المدة الرابعة (2021-2023) تراوحت الفجوة بين (24-164) نقطة، وارتفع متوسط الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي في تلك المدة الى (73.33) نقطة مقارنة بالفترات المذكورة سابقاً، ولكن في عام (2023) وصلت الفجوة الى ذروتها وبلغت (164) نقطة وذلك بسبب عدد من التحديات المالية التي تواجه الاقتصاد العراقي بعض منها داخلية متمثلة بالطلب على الدولار المتزايد من قبل الأفراد والشركات والتجار المستوردين من أجل تأمين التزاماتهم الخارجية. وخاصة بعد منع (14) مصرفاً خاصاً عراقياً من المشاركة في مبيعات نافذة البنك المركزي، مما أدى إلى انخفاض عرض الدولار في السوق (عبدالحسين، 2023: بدون صفحة) (وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، 2023: 19). ولمزيد من التفاصيل انظر الجدول (2):

الجدول (2) الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في العراق للمدة (2023-2004)

السنوات	سعر الصرف الرسمي	سعر الصرف الموازي	الفجوة بين سعرين
2004	1453	1454	1
2005	1469	1472	3
2006	1467	1475	8
2007	1255	1267	12
2008	1193	1203	10
2009	1170	1182	12
2010	1170	1186	16
2011	1170	1196	26
2012	1166	1233	67
2013	1166	1232	66
2014	1166	1214	48
2015	1167	1247	80
2016	1182	1275	93
2017	1184	1258	74
2018	1183	1209	26
2019	1182	1196	14
2020	1192	1234	42
2021	1450	1474	24
2022	1450	1482	32
2023	1316	1480	164

المصدر: من عمل الباحث بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث/النشرة السنوية.

3.2 تحليل المتغيرات المؤثرة بسعر الصرف في الاقتصاد العراقي للمدة 2004-2023:

في هذه الفقرة، نعرض ونحلل البيانات الخاصة بمتغيرات البحث، ومن الجدول (3) نلاحظ:

-تطور مبيعات البنك المركزي (نقداً) في مدة البحث (2004-2023) ومتوسط التغير السنوي بلغ (25.25%) ويعود هذا الارتفاع الى عدة الأسباب منها (ارتفاع في إيرادات النفط، زيادة الطلب الكلي وترتفع الاستيرادات من العالم الخارجي لسد الطلب الاستهلاكي وارتفاع الطلب على الدولار لتغطية الاستيراد، تحسن الأوضاع الأمنية جزئياً بعد الانتصار على داعش، وزيادة الطلب من الافراد لأغراض السفر أو العلاج في الخارج.

- تطور الكمية المباعة من الدولار (حولة) في مدة البحث (2004-2023) ومتوسط التغير السنوي بلغ (5.92%) وهذا يعود الى أسباب وعوامل خارجية مثلاً الازمات السياسية والاقتصادية في دول الجوار مثل (ايران وسوريا) بالإضافة الى العوامل الاخرى مثل السياسة المالية، وجود طلب غير اعتيادي كالمضاربة وعمليات غسيل الأموال، وارتفاع استيرادات العراق، نتيجة رفع قيود وباء كورونا الذي شهده العالم.

- تطور كمية عرض النقد (M2) في مدة البحث (2004-2023) ومتوسط التغير السنوي بلغ (15.43%) وهذا يعود الى عدة الأسباب منها: زيادة الانفاق العام على الرواتب والبنية التحتية بعد الحرب والخدمات الاجتماعية، وزيادة لنمو احد مكوناتها الاساسين والذي هو عرض النقد الضيق (M1)، واتساع ثقة الجمهور بالقطاع المصرفي اتجهت نحو التحسن بعد ارتفاع معدلات التوطين لرواتب الموظفين في القطاع العام، وزيادة العملة خارج المصارف بسبب ارتفاع المنح التي منحتها الدولة للعاطلين عن العمل وكذلك زيادة في الودائع الجارية.

- تطور كمية الاحتياطي الأجنبي خلال مدة البحث من (2004-2023) ومتوسط التغير السنوي بلغ (19.04%) وهذا يعود الى الاسباب الاقتصادية والسياسية، ومنها (زيادة تصدير النفط، وتحسن في أسعارها، التي أدت إلى زيادة الإيرادات النفطية ويؤدي بالتالي الى زيادة مشتريات البنك المركزي من وزارة المالية وهذه المشتريات تدعم وتعزز الاحتياطي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي، وعودة حركة التبادل التجاري فضلاً عن ارتفاع حصة العراق النفطية وفقاً لاتفاق (أوبك +)، ارتفاع رصيد الذهب الموجود في العراق والخارج بسبب قيام البنك المركزي بشراء كميات من الذهب.

- بالنسبة لمتغير عدم الاستقرار السياسي لا يوجد بيانات رسمية حوله في المؤسسات الحكومية مثل المتغيرات الأخرى للبحث، وفي نفس الوقت متغير مهم ولها تأثير مباشر على سعر الصرف لذا أخذناها كمتغير وهمي، وفي مدة البحث مر العراق بعدد من المشكلات السياسية والعسكرية مثل حرب الفلوجة بين المسلحين وقوات الاحتلال وايضاً في بعض الاوقات هناك حروب الطائفية والاحتجاجات ضد الحكومة وبعدها هناك حرب ضد داعش وايضاً اشتباكات بين كتائب الحشد الشعبي والقوات الأمريكية وهذه الأوضاع السياسية غير مستقرة اثرت على الوضع الاقتصادي وعدم استقرار سعر الصرف في العراق. وللمزيد انظر الجدول (3):

الجدول (3) تطور متغيرات الدراسة في الاقتصاد العراقي للمدة (2004-2023)

السنوات	مبيعات البنك المركزي - نقداً/مليون دولار	مبيعات البنك المركزي - حوالة/مليون دولار	عرض النقد الواسع/مليار دينار	الاحتياطي الأجنبي/مليار دينار	عدم الاستقرار السياسي
2004	4981	0	12254000	10109.0	1
2005	9649	0	14684000	17846.0	0
2006	8455	0	21080000	26158.0	1
2007	2998	12982	26956076	38375.0	1
2008	5567	20301	34919675	58958.0	1
2009	4569	29421	45437918	52224.0	0
2010	2194	33977	60386086	59263.0	0
2011	1459	38339	72177951	71119.0	0
2012	3664	44985	77187497	81312.0	0
2013	12226	41005	89512076	90097.0	0
2014	14563	37165	92988876	76973.0	1
2015	5989	38315	84527272	63435.0	1
2016	4690	15710	90466370	53106.0	1
2017	9352	31374	92857047	57893.0	1
2018	8788	38345	95390725	76017.0	0
2019	5774	45351	103441131	79918.0	0
2020	3369	40711	119906260	78293.0	1
2021	6257	29180	139885978	92526.0	0
2022	9075	37730	161714224	140086.0	0
2023	8353	12982	180975628	145257.0	1
الفترة	المتغيرات المستقلة	متوسط تغير السنوي ¹			
2023-2004	مبيعات البنك المركزي/نقداً	% 25.25			
2023-2004	مبيعات البنك المركزي/حوالة	% 5.92			
2023-2004	عرض النقد الواسع	% 15.43			
2023-2004	الاحتياطي الأجنبي	% 19.04			

المصدر: الجدول من اعداد الباحث. بالاعتماد على بيانات البنك المركزي العراقي/دائرة الإحصاء والأبحاث/النشرة السنوية. قسم القطاع النقدي ومؤشرات الاسعار للسنوات 2004-2023

¹ متوسط تغير السنوي من عمل الباحث
- تم احتساب نسبة التغير السنوي من خلال المعادلة الآتية = سنة المقارنة - السنة الأساس / سنة الأساس * 100 (البطاط و الجشعي، 2022: 67).
- متوسط تغير السنوي = مجموع نسبة التغير السنوي / عدد السنوات خلال مدة الدراسة.

المبحث الرابع: قياس وتحليل محددات الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي

لبيان أثر مبيعات البنك المركزي بشكل نقدي وحوالة، عرض النقد الواسع، الاحتياطي الأجنبي، عدم الاستقرار السياسي في الفجوة بين السعريين (الرسمي والموازي) في العراق للفترة قصيرة الاجل وطويلة الاجل اعتمد الباحث على أنموذج (ARDL) لكونه احد نماذج مهمة لبيان هذا التأثير، وكذلك لقياس وتحليل موضوع الدراسة وتم الاستعانة بالبيانات السنوية المعتمدة من الجهات الرسمية للمدة (2004-2023) الخاصة، وتم اتباع مراحل منهجية نماذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL) وذلك لتوافر الشروط اللازمة لبيان هذا الأثر بين متغيرات الدراسة منها اختلاف مستويات الاستقرار وربط عدم استقرار البيانات عند الفرق الثاني.

2.4 مرحلة صياغة الأنموذج وتحديد المتغيرات المستخدمة: تحكم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية عدد من الصيغ أبسطها الصيغة الخطية وهي كالآتي:

$$Y_i = f(X_1, X_2, \dots, X_n) \dots \dots \dots (2)$$

$$Y = B_0 + B_1X_{1t} + B_2X_{2t} + B_n \dots X_{nt} + U_t \dots \dots \dots (3)$$

إذ إن: Y = المتغير التابع. $X_1, X_2 \dots X_n$ = المتغيرات المستقلة.

$B_0, B_1, B_2 \dots B_n$ = المعامل (Coefficients). U = الخطأ العشوائي / المتغيرات العشوائية. لبيان قياس وتحليل محددات زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي للمدة (2004-2023) نستخدم نماذج قياسية مختلفة لقياس وتحليل الموضوع من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية للمدة (2004-2023) الخاصة بـ (متغيرات البحث). أما فيما يخص بالنموذج المستخدمة في البحث الحالي لتحقيق أهداف الدراسة وإثبات فرضياتها، فقد اعتمد البحث على النموذج الأساسي وهما: يمكن توضيح التمثيل الوصفي للمتغيرات المستخدمة في الأنموذج القياسي كما في الجدول (4):

جدول (4) المتغيرات التابعة والمستقلة، الصفة، الرمز، مع الأثر المتوقع

المتغير	الصفة	الرمز	الأثر المتوقع	مصادر/الأدلة
المتغير التابع	الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي	GP		
المتغيرات المستقلة	مبيعات البنك المركزي/نقد	CBRS	مع GP (+)	تجارب العراق 2015-2022، نظرية السوق السوداء
	مبيعات البنك المركزي/حوالة	CBRC	مع GP (-)	دراسات cbi، نظرية تعادل القوة الشرائية
	عرض النقد الواسع	M2	مع GP (+)	نظرية كمية النقود (fisher)
	الاحتياطي الأجنبي	FR	مع GP (-)	Mundell- Fleming+ تجارب العراق
	عدم الاستقرار السياسي	PIS	مع GP (+)	نظرية التوقعات العقلانية + واق العراق بعد 2019

المصدر: من اعداد الباحث

وفيما يتعلق بالبحث تمت صياغة الأنموذج القياسي المقترح في الصيغة الآتية:

$$GP_t = B_0 - B_1CBRS_t + B_2CBSC_t + B_3M2_t - B_4FR_t - B_5DUMY_t + U_t \dots \dots \dots (4)$$

اذ أن: GP = الفجوة بين السعريين.

بينما كانت المتغيرات المستقلة كالآتي: $CBRS$ = مبيعات البنك المركزي حوالات.

$CBSC$ = مبيعات البنك المركزي نقد. $M2$ = عرض النقد الواسع. FR = الاحتياطي الأجنبي.

$DUMY$ = المتغير الوهمي. B = المعلمات. t = الزمن. U = الخطأ العشوائي / المتغير العشوائي.

5.2 نتائج الاختبارات المستخدمة:

1. اختبار الثبات والاستقرارية: تعد الاستقرارية من الاختبارات المهمة لكشف عن مدى

استقرارية البيانات والمتغيرات في الأنموذج المستعمل وهناك إختبارات كثيرة مختلفة يمكن استخدامها لبيان مستوى الثبات والاستقرارية في البيانات، الا ان كلاً من Fuller (Dickey Augmented و Phillips Perron) من الاختبارات الأكثر استخداماً ويظهر نتائج هذين الاختبارين على النحو الآتي:

الجدول (5) نتائج اختبار جذر الوحدة لاستقرار السلسلة الزمنية (Unit Root Test)							
PP: Phillips-Perron				ADF: Augmented Dickey –Fuller			
الفرق الاول (First Difference)		المستوى (level)		الفرق الاول (FirstDifference)		المستوى (level)	
Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend	Intercept	Trend
0.0001	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0188	0.0263
0.0000	0.0002	0.0469	0.0766	0.0001	0.0021	0.0178	0.0023
0.0000	0.0001	0.0172	0.0700	0.0012	0.0003	0.0234	0.0016
0.0000	0.0002	0.0286	0.4714	0.0000	0.0002	0.0033	0.5066
0.0000	0.0001	0.0003	0.0014	0.0000	0.0000	0.0003	0.0030

المصدر: من اعداد الباحث باستخدام برامج E-views 12 .
يتضح من الجدول (5) ومن خلال اختبار (ADF و PP) أن المتغيرات كافة لم تكون معنوية عند المستوى (Level) في (Trend) من خلال اختبارين منها (عرض النقد الواسع ومبيعات البنك المركزي بشكل (النقدي والحوالة) ولكن عندما اخذنا الفرق الاول (First Difference) في (Intercept/ Trend) وعند مستوى الدلالة الإحصائية، (1% - 5%) تكون كافة المتغيرات مستقرة لأن قيمة الاحتمال الحرجة (Prob.) أقل من القيمة المحددة (0.05) أي إن هناك استقراره في بيانات السلاسل الزمنية. وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء الارتباط (Correlation) والتكامل المشترك (Co- integration) بين المتغيرات في النماذج الخاصة بموضوع البحث.

6.2: الارتباط والعلاقات الارتباطية بين المتغيرات: لبيان حجم العلاقة واتجاهها بين متغيرات موضوع البحث نستعين بالجدول (6):

الجدول (6) نتائج الارتباط وحجم العلاقة بين المتغيرات الداخلة في النموذج المعتمدة					
المتغيرات	مبيعات البنك المركزي حوالة	مبيعات البنك المركزي نقد	عرض النقد الواسع	الاحتياطي الأجنبي	متغير الوهمي
الفجوة بين السعريين	-0.490	0.252	0.506	-0.243	0.087
مستوى الارتباط	متوسط	ضعيف	متوسط	ضعيف	ضعيف جدا
نوع الإشارة	سالية	موجبة	موجبة	سالية	موجبة

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام برامج E-views 12 .
7.2 التكامل المشترك بين المتغيرات داخل الانموذج: التكامل هو من الاختبارات المهمة لبيان مستوى التكامل بين متغيرات موضوع البحث، حتى يسمح بإجراء تقدير الانموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع لضمان الاستمرار في تقدير الانموذج، وتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (7) الاتي :

الجدول (7): نتائج اختبار التكامل المشترك بين متغيرات النموذج (Bounds Test)				
F-Bounds Test	Value	Significant level	I(0) Lower	I(1) Upper
	6.000259	10%	2.75	3.79
	أكبر بكثير من قيمة (Upper)	5%	3.12	4.25
		2.5%	3.49	4.67
		1%	3.93	5.23

من خلال الجدول (7) يتضح أن أغلبية المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها في مستوى المعنوية (1%, 5%, 10%)، وبهذا ترفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات داخل الانموذج. لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا، وبذلك تدعم هذه النتائج إجراء تقدير الانموذج القياسي تقديراً صحيحاً للنموذج وللمتغيرات كافة وهذه النتائج تبدو كأساس جيد لتقدير النماذج القياسية بدقة.

8.2: تقديرات النموذج القياسية: نتائج اختبارات الثبات والاستقرار والتكامل المشترك والسببية، يدعمان تقدير النموذج المقترح بشكل صحيح، ولأجل قياس وتحليل محددات زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي للدينار العراقي استخدم نماذج قياسية مختلفة لقياس

وتحليل الموضوع من خلال الاستعانة بالبيانات الثانوية للمدة (2004 – 2023) الخاصة بـ (الفجوة بين السعرين، مبيعات البنك المركزي بشكل نقدي وحوالات، الاحتياطي الأجنبية، عرض النقد الواسع، المتغير الوهمي عدم الاستقرار السياسي). وتم اختيار نموذج (ARDL) لاعطائها نتائج أفضل من حيث الاختبارات الاقتصادية والاحصائية والقياسية وكانت النتائج كما هي مبينة في الجدول (8).

الجدول (8): نتائج المعلمات المقدرة باستخدام نموذج (ARDL)					
المتغير التابع		Independent variable		التقدير العام	
Dependent variable		المتغيرات المستقلة		المعاملات المقدرة	
Prob. القيمة الاحتمالية		Coefficient		المعاملات المقدرة	
0.0115		-0.1830		CBRS	
0.0000		0.8828		CBSC	
0.0223		0.7440		M2	
0.0017		2.0472		FR	
0.0000		0.72363		DAMY(PIS)	
المتغير التابع		Independent variable		المتغيرات المستقلة	
Prob. القيمة الاحتمالية		Coefficient		المعاملات المقدرة	
0.0000		-0.1830		CBRS	
0.0000		0.8828		CBSC	
0.0000		0.7440		M2	
0.0000		-2.2447		FR	
0.0000		0.7236		DAMY(PIS)	
0.0000		-1.1184		نقطة التوازن	

المصدر : من اعداد الباحث باستخدام برامج E-views 12 .

من الجدول (8) يمكن تحليل علاقة المتغيرات المستقلة المتضمنة في البحث مع المتغير التابع على وفق النتائج المتحصل عليها باستعمال البرنامج الاحصائي (E-views 12) على نحو الآتي:

أولاً: العلاقة بين مبيعات البنك المركزي نقداً والفجوة بين السعرين: اعتماداً

على (حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتهما الخاصة كلما زادت مبيعات البنك المركزي بشكل نقدي بمقدار (1%) أدى ذلك إلى ارتفاع الفجوة بين السعرين في الأمد القصير بمقدار (0.8828 %) أي بمعنى وجود علاقة طردية بين مبيعات البنك المركزي بشكل نقدي والفجوة بين السعرين في الأمد القصير، وإن هذه النتيجة غير متفقة مع النظرية الاقتصادية ولكن سبب هذه النتيجة غير المنطقية يعود الى قلة نسبة مساهمة مبيعات البنك المركزي (نقدي) من مجموع المبيعات البنك المركزي ولا يتجاوز (20%)، في بعض السنوات مبيعات البنك المركزي (نقدي) قليلة جداً ولكن بالمقابل مبيعات البنك المركزي (حولة) كثيرة، لكن هذا التأثير قد تحول في الأمد الطويل سلباً إلى انخفاض الفجوة بين السعرين بمقدار (0.8027 - %) عندما تزداد مبيعات البنك المركزي بشكل نقدي بمقدار (1%) وإن هذه النتيجة تتفق مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي، والسبب يعود الى سياسة البنك المركزي لاحتفاظ سعر الصرف وقيمة الدينار العراقي بالاعتماد على مبيعات الدولار عن طريق نافذة بيع العملة، وفي نفس الوقت هناك طلب مستمر على العملة الأجنبية بسبب زيادة الاستيرادات وضعف القطاع الخاص في تلبية الاحتياجات من السلع والخدمات، لذلك في حالة عدم استعداد البنك المركزي في توفير العملة الصعبة سوف يؤدي الى انخفاض قيمة العملة المحلية وأيضا انخفاض سعر الصرف (مهدي والحسن، 2018: 144).

ثانياً: العلاقة بين مبيعات البنك المركزي حوالة، والفجوة بين السعرين: اعتماداً على

(حجم) المعلمات المقدرة وإشاراتهما الخاصة كلما زادت مبيعات البنك المركزي بشكل حوالات بمقدار (1%) أدى ذلك إلى انخفاض الفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي) في الأمد القصير

بمقدار (0.183- %)، أي بمعنى وجود علاقة عكسية بين مبيعات البنك المركزي بشكل حوالات والفجوة بين السعرين في الأمد القصير، إلا أن هذا التأثير قد يستمر في الأمد الطويل سلباً إلى انخفاض الفجوة بين السعرين بمقدار (3.0091- %) عندما تزداد مبيعات البنك المركزي بشكل حوالات بمقدار (1%)، وإن هذه النتيجة متفقة مع النظرية الاقتصادية وواقع الاقتصاد العراقي، لأن زيادة حجم التجارة وانعكاساتها على حجم استيراد البضائع يؤدي إلى زيادة حوالات وزيادة الحوالات يعني زيادة نافذة بيع العملة (حوالة) وزيادة الاستيرادات إلى البلد وعادة بيع العملة (دولار) بشكل حوالة أقل من بيعها بشكل نقدي، وبالنسبة النهائية يؤدي إلى انخفاض الفجوة بين السعرين الصرف (الرسمي والموازي).

ثالثاً: العلاقة بين عرض النقد الواسع والفجوة بين السعرين: اعتماداً على (حجم) المعلومات المقدرة وإشاراتها الخاصة كلما زاد عرض النقد الواسع بمقدار (1%) أدى ذلك إلى ارتفاع الفجوة بين السعرين في الأمد القصير بمقدار (0.7440 %) وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية لأن زيادة عرض النقد يعني زيادة الدينار العراقي في السوق المحلي وعندما يزداد الدينار في السوق يزداد الطلب على الدولار بشكل غير مباشر وبالتالي يوسع الفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي). إلا أن هذا التأثير قد يستمر في الأمد الطويل إيجابياً لخفض العرض النقد الواسع في الفجوة بين السعرين وصل إلى (2.8239 %)، بينما العلاقة بين عرض النقد الواسع والفجوة بين السعرين طردية في الأمد الطويل. لأن تأثيرها يصبح أكثر وضوحاً بسبب الآثار التراكمية لزيادة عرض النقد على الاقتصاد والثقة في العملة المحلية، مما يؤدي إلى استمرار الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازي وبالتالي اتساع الفجوة بشكل أكبر بين السعرين.

رابعاً: العلاقة بين الاحتياطي الأجنبي والفجوة بين السعرين: الاحتياطي الأجنبي في العراق له تأثيرات في الفجوة بين السعرين وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ويظهر من خلال إشارة المعلمة المقدرة السالبة أن الاحتياطي الأجنبي على العراق قد سبب في انخفاض الفجوة بين السعرين بنسبة (2.2447- %) في الأمد القصير، حيث أن زيادة الاحتياطي الأجنبي تشير إلى أن البنك المركزي يمتلك مزيداً من العملات الأجنبية ويمكنه استخدام هذه الاحتياطيات لدعم العملة المحلية أو التدخل في سوق الصرف الأجنبي، ولكن هذا التأثير قد تحول في الأمد الطويل إلى ارتفاع الفجوة بين السعرين بمقدار (4.1630 %) علاقة طردية بين الاحتياطي الأجنبي والفجوة بين السعرين وهي نتيجة غير متوقعة وتعارض النظرية الاقتصادية ويمكن تفسير ذلك من خلال النقاط الآتية:

السبب الأول: الاحتياطيات الأجنبية تتذبذب تبعاً لتلك العلاقة وضمن هذه العملية يتحقق الاحتفاظ باستقرار سعر الصرف لذلك فإن البنك المركزي لا يستطيع خفض الطلب على الدولار إلا عن طريق رفع سعر الصرف الرسمي للدولار تجاه الدينار العراقي والذي يمثل خياراً صعباً لأي زيادة تنعكس في الأسعار وتزداد معاناة الفئات واطئة الدخل، فضلاً عن تأثيره على جوانب أخرى وفي ظل انخفاض الاحتياطيات الأجنبية من البنك المركزي يعمل على تقليص مبيعاته من الدولار للقطاع الخاص مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين عرض الدولار والطلب عليه في السوق النقدي والنتيجة النهائية هي زيادة الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر الصرف الموازي في السوق وانخفاض سعر صرف الدينار العراقي اتجاه الدولار (الدوري وآخرون، 2024: 410).

السبب الثاني: ان العلاقة بين أسعار الصرف واحتياطي النقد الأجنبي تعد علاقة وثيقة حيث يؤثر أحدهما على الآخر بشكل مباشر في العراق عندما يوجد الاحتياطي الكبير يعزز قدرة البنك المركزي العراقي على التدخل في سوق الصرف من خلال ضخ الدولار إلى الأسواق مما يساهم في

دعم استقرار سعر صرف الدينار، وعلى العكس عندما تكون الاحتياطات منخفضة هنا تضعف قدرة البنك المركزي على التدخل مما يزيد الضغط على العملة المحلية وهذا يؤدي إلى تذبذب سعر الصرف، من جهة أخرى فإن ارتفاع الطلب على الدولار وتراجع قيمة الدينار يؤديان إلى استنزاف احتياطي النقد الأجنبي حيث يضطر البنك المركزي إلى بيع كميات أكبر من الدولار للحفاظ على سعر الصرف وبذلك يصبح الحفاظ على استقرار سعر الصرف تحدياً في ظل تراجع احتياطي النقد الأجنبي خاصة في فترات الأزمات، وتتطلب العلاقة بين أسعار الصرف والاحتياطي الأجنبي تنسيقاً دقيقاً للسياسات النقدية من قبل البنك المركزي لضمان استدامة الاحتياطي الأجنبي واستقرار العملة لأن اختلال أحدهما يؤثر سلباً على الآخر. وأيضاً هناك تسريب جزء من الدولار التي تتم بيعها عبر نافذة بيع العملة الأجنبية ولا يدخل جميع المبيعات (دولار) إلى الاقتصاد العراقي، بل قد يتم تهريبه إلى خارج العراق أو يستخدم في عمليات غير مرخصة، مما يزيد من الضغط على سعر الصرف الموازي (الدوري وآخرون، 2024: 410).

خامساً: العلاقة بين عدم الاستقرار السياسي والفجوة بين السعرين: عدم الاستقرار السياسي له تأثير في الفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي) وذلك اعتماداً على قيمة الاحتمال الحرجة التي أقل من مستوى معنوية (5%) واعتماداً على (حجم) المعلمات المقدرة وإشارتها الخاصة، وكلما زاد واستمر عدم الاستقرار السياسي أدى ذلك إلى ارتفاع الفجوة بين السعرين بمقدار (0.7236%)، أي بمعنى وجود علاقة طردية بين عدم الاستقرار السياسي والفجوة بين السعرين في الأمد القصير تتوافق مع النظرية الاقتصادية، وهذه النتيجة متوقعة مسبقاً ومتفقة مع النظرية الاقتصادية وذلك بسبب زيادة التوقعات السلبية حول استقرار العملة المحلية، ونتيجة لذلك، يزداد الطلب على العملات الأجنبية في السوق الموازي، مما يؤدي إلى اتساع الفجوة بين السعرين. إلا أن هذا التأثير قد يستمر في الأمد الطويل إيجابياً إلى ارتفاع الفجوة بين السعرين بمقدار (0.6469%) باستمرار عدم الاستقرار السياسي، وذلك بسبب تأثير استمرار الاضطرابات السياسية وقلة ثقة الشركات العالمية والمستثمرين بالاقتصاد المحلي على مدى الطويل. لأن المستثمرين المحليين والدوليين قد يفضلون التحويل إلى العملات الأجنبية أو الاستثمار في الدول الأخرى المستقرة سياسياً. مما يؤدي إلى استمرار اتساع الفجوة بين السعرين.

سادساً: فيما يتعلق بنقطة التوازن معامل حد تصحيح الخطأ عبارة عن نسبة الأخطاء التي يمكن تجاوزه بوحدة الزمن أي إذا حدثت الصدمة الآن كل سنة نستطيع ان نتخلص من آثار هذه الصدمة، ومن المتوقع أن يكون سالباً ومعنوياً وقد بلغ $(-1.1184) = \text{CointEq}(-1)$ وبدلالة إحصائية (Prob = 0.0000)، ما يدل على صحة انموذج تصحيح الخطأ المقدر إحصائياً، وتحقق الإشارة السالبة يدل على سرعة التعديل من الأجل القصير إلى الأجل الطويل.

9.2 الاختبارات التشخيصية للمصادقية وملائمة النموذج المعتمد: الخطوة الأخيرة في تكملة مراحل بناء النموذج القياسي الا وهي مرحلة تقييم النموذج المقدر، لكي تكون تقدير معلمات النموذج اكثر الدقة ويعتمد عليها من قبل صناع القرار، وكذلك استخدامها لأغراض التنبؤ، وفي هذا السياق استخدمت هذه الدراسة عدة مؤشرات بما في ذلك R^2 ، $\text{Adjusted } R^2$ ، الخطي، تجانس التباين، التشخيص، التوزيع الطبيعي للبيانات واستقرار المعلمات المقدرة، والجدول (9) يبين قيم ودلالات الاحصائية لبعض هذه المؤشرات والاختبارات.

الجدول (9): يبين نتائج اختبار لصلاحية النموذج المقدر				
المشاكل القياسية	الاختبارات القياسية	القيمة الاحتمالية الدرجة	المؤشرات الاحصائية	القيمة الاحتمالية الدرجة
مشكلة الارتباط الذاتي	LM Breusch-Godfrey Test:	0.9989	R-Squared	0.98
مشكلة الارتباط المتعدد	Variance Inflation Factors	من 10 أقل (4.01-1.39)	Adjusted R2	0.96
مشكلة عدم تجانس التباين	ARCH test for Heteroskedasticity	0.2039	F-statistic Prob(F-statistic)	43.13600 (0.0000)
مشكلة التشخيص	Ramsey Reset Test	0.8286	S.E. of regression Sum squared esid	0.140492 0.197379
مشكلة عدم التوزيع الطبيعي للبيانات	Jarque – Bera Test	0.7601	AIC	-0.852616

المصدر: من اعداد الباحث إستناداً الى برامج E-views 12 .

يتضح من الجدول (9) مايلي:

1- ان النماذج كافة اجتازت الاختبارات الاحصائية (كالارتباط الذاتي، التعدد الخطي، عدم تجانس التباين، التشخيص، مشكلة التوزيع الطبيعي للبيانات) بعد استخدام الفروقات والابطاء واللوغارتمية، وذلك دليل على ملائمة النموذج المعتمد.

2- معامل التحديد (R^2) مرتفع جدا ويساوي (98%)، وهذا يعني أن كل المتغيرات المستقلة الداخلة في النموذج لها علاقة قوية ومعنوية بالمتغير التابع، ويفسر- أن حوالي (98%) من التغيرات الحاصلة في المتغير التابع يحصل في الانموذج.

3- الاختلاف بين معامل التحديد (R^2) ومعامل التحديد المعدل ($Adjusted R^2$) قليل جدا، وهذا يعني أن كل المتغيرات الداخلة في الانموذج ضرورية ومهمة، وهذا دليل على حسن استخدام النموذج والتقدير.

4- قيمة (F) للنموذج (34) وبدلالة إحصائية (0.0000) وهي أقل من قيمة P-Value (0.05)، لذا نرفض فرضية العدم التي تقر بانعدام العلاقة بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع في النماذج وهذا دليل على جودة النماذج المقدرة من الناحية الاحصائية. ومن جهة أخرى نلاحظ أن قيمة (Standard Error) قليلة وهذا دليل على صحة النماذج المقدرة ومصادقيتها من الناحية الإحصائية.

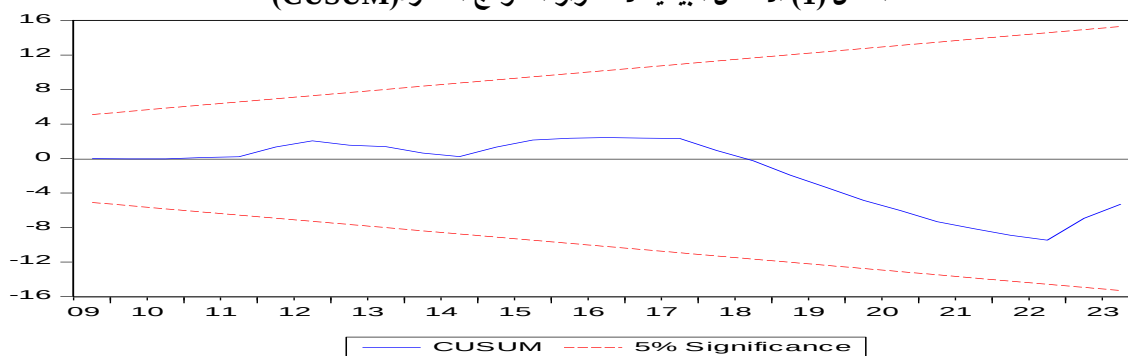
5- (AIC) عبارة عن حجم المعلومات المفقودة في النماذج المقدرة، ويعد من المؤشرات الإحصائية المهمة، وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (9) يتبين أن القيم المفقودة في النماذج المقدرة قليلة ومقبولة عموماً، وهذا دليل على حسن التقدير للنماذج المعتمدة.

6- إن (SSR) مقياس التناقض بين البيانات ونماذج التقدير، ويشير إلى ملائمة النموذج للبيانات. ويستخدم كمعيار أمثل في اختيار المعلمة واختيار النموذج. وكلما كانت القيمة أقل كانت أفضل، ومن خلال الجدول (9) يتبين أن القيم في النماذج المقدرة مقبولة عموماً، وهذا دليل على ملائمة النموذج للبيانات.

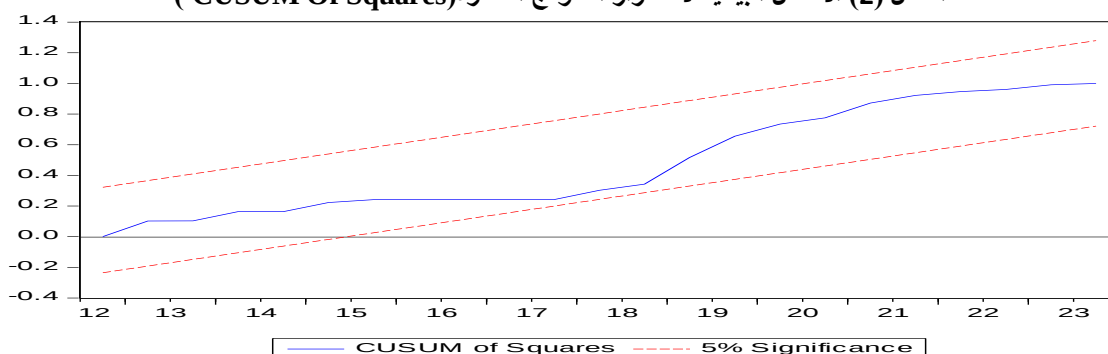
10.2 اختبارات الاستقرار للنماذج CUSUM Test, CUSUM Of Squares Test

وللتأكد من استقرار التغيرات الهيكلية في النموذج المعتمدة في هذا البحث يجب استخدام الاختبارات المناسبة لذلك مثل المجموع التراكمي للبواقي المعودة (CUSUM) وكذلك المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعودة (CUSUM Of Squares Test)، ويعد هذان الاختباران من اهم الاختبارات في هذا المجال، ويمكن تصوير ذلك من خلال الاشكال البيانية للنماذج المعتمدة بالآتي:

الشكل (1) الأشكال البيانية لاستقرار النموذج المقدر (CUSUM)



الشكل (2) الأشكال البيانية لاستقرار النموذج المقدر (CUSUM Of Squares)

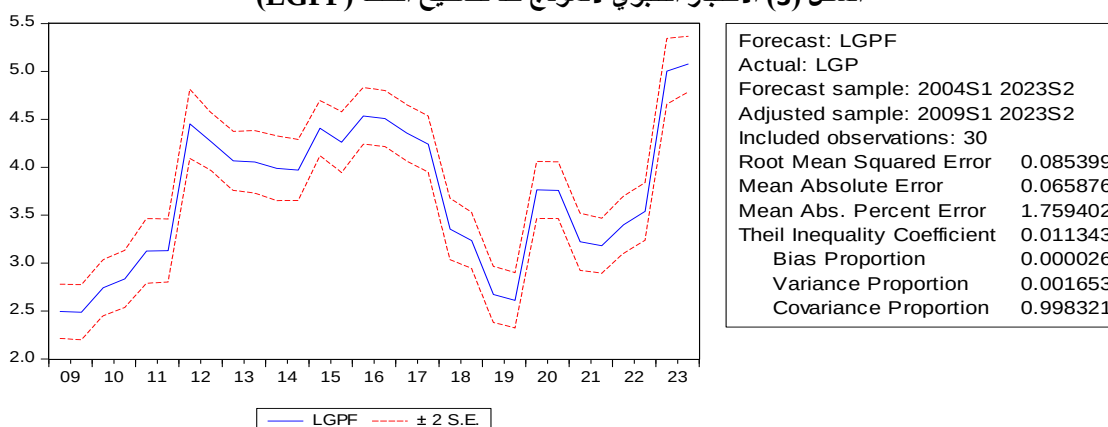


من خلال الأشكال السابقة، ومن خلال اختبارات ((CUSUM Test و (CUSUM of Squares) يظهر أن المعلمات في النماذج المقدر والمعمدة مستقرة، لأن المنحنى الخاص بالبيانات (اللون الأزرق) يقع بين الخطين، وهذا يدل على استقرارية المعلمات عند مستوى معنوية (5%).

11.2 اختبار الأداء التنبؤي لأنموذج حد تصحيح الخطأ: إن الخطوة الأخيرة والمهمة في

إنجاز مراحل بناء النموذج القياسي هي مرحلة التنبؤ بالجواهر الاقتصادية، حيث يكون النموذج المقدر خالي من مشاكل قياسية وبيانات ومعلمات مستقرة إلى حد كبير، لذا من الممكن الاعتماد عليه لأغراض تنبؤية. ويوجد عدة طرق ونماذج للتنبؤ، إلا أننا اعتمدنا في بحثنا هذا على النموذج (LGPF) وتكون نتائج التحليل في الشكل التالي:

الشكل (3) الاختبار التنبؤي لأنموذج حد تصحيح الخطأ (LGPF)



تبين لنا النتائج المشار إليها ان الاخطاء لكل من (RMSE) و (MAE) و (MAPE) قليلة، وهذا مؤشر جيد لدقة التنبؤ، وما تخص معامل عدم تساوي لثايل (Theil Inequality coefficient) وهو أفضل مؤشر لاختبار الاداء التنبؤي، حيث كانت قيمته تساوي (0.011) قريب جداً من الصفر وهذا يعني أن الكفاءة التنبؤية للنموذج المقدر قوية جداً.

المبحث الخامس: الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات: وفقاً للنائج التي تم الحصول عليها وتحليلها في هذه الدراسة، يمكننا تلخيص الاستنتاجات الآتية:

- 1-توصل البحث الى تحقيق أغلبية فرضيات الدراسة والعوامل المؤثرة المذكورة لهما تأثير مرتفع على زيادة الفجوة بين سعري الصرف المستدام في العراق، ماعدا الاحتياطي الاجنبي في الاجل القصير ونافاذة بيع العملة(نقداً) في الاجل الطويل.
- 2-يتبين البحث بأن هناك زيادة مستمرة في الفجوة بين سعر الصرف الاسمي والموازي طيلة مدة البحث مع وجود تذبذب في بعض السنوات بسبب الظروف الاقتصادية والسياسة الخاصة.
- 3-توصل البحث بأن هناك زيادة في متوسط النسبة المئوية لجميع المتغيرات المستقلة الكمية للبحث (نافذة بيع العملة (نقدي، حوالة) عرض النقد، الاحتياطي الاجنبي).
- 4-توصلت الدراسة بان أغلبية المتغيرات الداخلة في الانموذج ذات علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها، لذا نقبل الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا.
- 5-أظهر البحث الى وجود علاقة عكسية بين مبيعات البنك المركزي بشكل حوالات والفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي) في الأمد القصير، وهذا التأثير قد يستمر في الأمد الطويل سلبيا إلى انخفاض الفجوة بين السعرين .
- 6-اظهر البحث الى وجود علاقة طردية بين مبيعات البنك المركزي بشكل نقدي والفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي) في الأمد القصير وهذه النتيجة متفقة مع النظرية الاقتصادية، لكن هذا التأثير قد تحول في الأمد الطويل سلبيا إلى انخفاض الفجوة بين السعرين وهذه النتيجة غير متفقة مع النظرية الاقتصادية بسبب زيادة تهريب الدولار وعدم قدرة الحكومة للسيطرة على سوق الصرف.
- 7-توصل البحث الى وجود علاقة عكسية بين الاحتياطي الأجنبي والفجوة بين سعري الصرف (الرسمي والموازي) وذلك بدلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%)، في الأمد القصير، حيث ان زيادة الاحتياطي الأجنبي تشير إلى أن البنك المركزي يمتلك مزيداً من العملات الأجنبية ويمكنه استخدام هذه الاحتياطيات لدعم العملة المحلية أو التدخل في سوق الصرف الأجنبي،. ولكن هذا التأثير قد تحول في الأمد الطويل إلى ارتفاع الفجوة بين السعرين وهناك علاقة طردية بين الاحتياطي الأجنبي والفجوة بين السعرين.
- 8-اظهر البحث الى وجود علاقة طردية بين عدم الاستقرار السياسي والفجوة بين السعرين (الرسمي والموازي) في الأمد القصير، وذلك يعني بزيادة عدم الاستقرار السياسي تزداد الفجوة بين السعرين .

التوصيات: في ضوء الاستنتاجات التي تم الوصول اليها، يمكن ان تقدم التوصيات الآتية:

- 1-لا يجوز استخدام الاحتياطيات الاجنبية الا عند الضرورة القصوى لأن الاحتياطيات الاجنبية تشكل دعماً مهماً للحفاظ على استقرار سعر الصرف في البلاد.
- 2-تحقيق التوازن بين عرض العملة الاجنبية (دولار) وطلبها عن طريق أدوات السياسة النقدية وبالأخص فتح قنوات جديدة للتحويلات.
- 3-تشديد الرقابة على التهريب والفساد ومنع المعاملات غير القانونية بالدولار والسيطرة على سوق الصرف الأجنبي من خلال إصدار قوانين وتعليمات صارمة.
- 4-تعزيز الشفافية في التحويلات المالية بالانضمام لنظام (swift) ومراقبة الحوالات الخارجية.
- 5-السيطرة على عرض الدينار العراقي لأن كثرة المعروض من الدينار ستزيد الطلب على الدولار

وتزيد الفجوة بين سعري الصرف الرسمي والموازي.
6- تعزيز التعاون الدولي مع صندوق النقد الدولي لتصميم برامج الدعم النقدي، ومع الولايات المتحدة الأمريكية من أجل إزالة القيود المفروضة على التحويلات المصرفية.

REFERENCES

المصادر

- 1- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، النشرات الإحصائية للسنوات 2004-2023.
- 2- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية والاقتصادية، قسم القطاع النقدي للسنوات 2004-2023.
- 3- البنك المركزي العراقي، النشرات الإحصائية والاقتصادية، مؤشرات الاسعار للسنوات 2004-2023.
- 4- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والأبحاث، تقارير السياسة النقدية للسنوات 2004-2023.
- 5- وزارة التخطيط، دائرة السياسات الاقتصادية والمالية، قسم السياسات الكلية وبناء النماذج الاقتصادية، شعبة الاقتصاد الكلي للسنوات 2004-2023.
- 6- صندوق النقد الدولي (2013)، المبادئ التوجيهية: الاحتياطات الدولية والسيولة بالعملة الأجنبية، المبادئ التوجيهية لإعداد نموذج قياسي للبيانات.
- 7- عبدالحسين، حامد، (2023). تذبذب سعر الصرف في العراق: الاسباب والمعالجات، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية.
- 8- رصرص، جمانة عبدالرحمن (2021). أثر تقلبات أسعار صرف العملات الأجنبية على الأداء المالي -دراسة تطبيقية على الشركات الصناعية والخدماتية المدرجة في بورصة فلسطين خلال 2014-2019، رسالة ماجستير، جامعة القدس، فلسطين.
- 9- سلمى، دوحة (2015). أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل عالجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
- 10- صالح، اويابة (2011). اثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر للمدة 1990-2009، رسالة الماجستير، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 11- مديحة، مرباح (2023). اثر تقلبات سعر الصرف على بعض المتغيرات النقدية، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 1999-2019، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، الجزائر.
- 12- أمال، العايب (2015)، البنك المركزي ودوره في استقرار سعر الصرف دراسة حالة الجزائر (2000-2013)، رسالة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، الجزائر.
- 13- خضر، زاهر عبدالحليم (2012). تأثير سعر الصرف على المؤشرات الكلية للاقتصاد الفلسطيني (2010-1994)، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزهر، فلسطين.
- 14- العامري، رياض رحيم رضا (2017). تغيرات عرض النقد وسعر الصرف وتأثيرهما على إدارة الاحتياطات الدولية، دراسة قياسية مقارنة لعينة من الدول المختارة للمدة 2003-2015، رسالة ماجستير، كلية الادارة والاقتصاد قسم العلوم المالية والمصرفية، الجزائر.
- 15- رشيد، مصطفى كامل، شيلمون، نجلة شمعون، (2020)، دور البنك المركزي في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل نظام الصرف العراقي للمدة 2004-2017، كلية الاسراء الجامعة، مجلة كلية الاسراء الجامعة، المجلد (2)، العدد (1).
- 16- المشهداني، خالد حمادي، عبدالله، فرهنك امين، (2022). قياس وتحليل تحليل المتغيرات الاقتصادية في سعر الصرف الاسمي في تركيا للمدة 1990-2018، مجلة البحوث المستقبلية، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة الموصل، العراق.
- 17- موسى، اسلام محمد، تركي، نادر رزق مختار، (2024). أثر الإفصاح عن مخاطر التغيرات في أسعار الصرف الأجنبية على جودة الأرباح المحاسبية مع دراسة تطبيقية بالبنوك التجارية المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية المجلد (16)، العدد (خاص).
- 18- مساعدي، جمال، غياط، شريف (2019). العوامل المؤثرة في سعر الصرف في ظل نظام التعويم "دراسة بياينة"، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد (10)، العدد (2).
- 19- محمد، منال جابر موسى (2017). تقييم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق استقرار سعر الصرف في مصر خلال الفترة (1990-2017)، مجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، المجلد (47)، العدد (4).
- 20- المياحي، مروة محمد عودة، شندي، اديب قاسم، (2022). أثر نافذة بيع العملة الأجنبية في سعر الصرف - العراق حالة دراسية للمدة 2004-2019، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد (14)، العدد (44).

- 21- خليل، رغد حقي، (2024). قياس العلاقة السببية بين السياسة النقدية التحكيمية (نافذة بيع العملة) وسعر الصرف الموازي في العراق للمدة 2004-2022، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (22)، العدد (83) 22- فردية، إسماعيل، شربي، محمد الأمين، (2021). أثر الاحتياطي من النقد الأجنبي على سعر صرف العملة- دراسة حالة الجزائر (1990-2019)، مجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد (8)، العدد (1).
- 23- الدوري، قنبية ماهر محمود، وآخرون، (2024). قياس وتحليل اثر تقلبات أسعار الصرف الأجنبي على حجم النقد الأجنبي في العراق للمدة (2010-2023)، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (14).
- 24- إسماعيل، عوض فاضل، (2012). تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، مجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، المجلد (10)، العدد (34).
- 25- مهدي، صباح رحيم، الحسن، امل عبد، (2019). اثر نافذة بيع العملة الاجنبية على سعر الصرف في العراق للمدة 2004-2016، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد (9)، العدد (1).
- 26- البطاط، منتظر فاضل سعد، الجشعي، فايزة حسن مسحت (2022). تغيرات أسعار الصرف وتأثيراتها على الواقع الاقتصادي في العراق، ورقة مقدمة للمؤتمر الدولي الحادي العشر الإصلاح الاقتصادي والإداري.
- 27- الافندي، محمد أحمد، (2013). مقدمة في الاقتصاد الكلي، مطبعة ألامين للنشر والتوزيع، الطبعة الخامسة، صنعاء.
- 28-Nabi,Gh,et al.(2021). Does Budget Deficit and Political Stability Effect Real Exchange Rate in South Asian Countries? Global Management Sciences Review, Vol(iv),No(1).
- 29-Giskemo.G. G, (2012) : Exploring the Relationship between SocioEconomic inequality, Political instability and Economic Growth' cmi working paper ,2012,p.10
- 30-Bank of Thailand (2013) "Foreign exchange policy and intervention under inflation targeting in Thailand" BIS papers No 73.
- 31-central bank of Sri Lanka,(2006).Exchange Rate, Pamphlet Series NO. 3.
- 32-Mishkin,F.S,(2004): The economics of money, banking, and financial markets, Seventh Edition, Columbia University.New York.
- 33-TORMENT,K.R,ABD,K.A.(2023).The Impact Of The Official Exchange Rate In The Public Budget(Iraq case study 2005-2022), Al-Qadisiyah Journal for Administrative and Economic Sciences, Volume(25),Issue.(3)
- 34-Alshukri,M.S. Ali.N.A (2022). Analysis of the relationship between the exchange rate and economic growth in Iraq. Al-Qadisiyah Journal,Volume(24),Issue(2)